وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت-كلية العلوم السياسية

المدخل الى علم السياسة

المرحلة الاولى

استاذ المادة

م.د. زيد احمد بيدر

الكتاب المقرر والمصادر المساعدة

1- حافظ علوان – المدخل الى علم السياسة.
2- فاتن محمد رزاق- محاضرات - المدخل الى علم السياسة.
3- عمر بوريشة-مدخل الى علم السياسة.
4- عادل ياسر ناصر-محاضرات-مبادئ علم السياسة.

مدخل إلى علم السياسة

أولا- تعريف السياسة:

كان الإهتمام كبيرا بدراسة السياسة و النشاط السياسي منذ القدم ، و هذا راجع إلى أن دراسة هذه الفروع و العلوم الكفيلة بكسب الفرد صفة المواطنة ، هذه الصفة تعني :

- أن تكون للفرد حقوق و واجبات.
- أن تكون له القدرة على مساهمة في البناء و التشييد.
- أن يكون محافظا على إنتمائه لهذا الوطن .:

تعريف الموسوعة الكبيرة :

بأنها :" **فن حكم الدولة".**

ويرى المفكر روبير دال:" **أن السياسة تعني فن حكم المجتمعات الإنسانية".**

كما يوجد تعاريف أخرى لمفهوم السياسة، حيث تعرّف على أنها "علاقات القوة بين الناس"، وأنها "تعبر عن السيطرة"، وأنها تعني كذلك "**فن ممارسة الحكم**" و"**فن الممارسة والتسوية**"، كما يجمع علماء السياسة على أنها "**ضرب من ضروب الفن**".

ونصل إلى تعريف شامل لمفهوم **"السياسة"**، حيث عبّر عنها بأنها : "هي تلك المعاملات البشرية التي تتضمن إستخدام السلطات و النفوذ ''

وعليه يمكن اعتبار أن مفهوم **"السياسة"** يتراوح بين حدّه الأدنى كحاجة أولى من حاجات الاجتماع البشري، كضرورة ملحة للتقريب بين المصالح المتعارضة في المجتمع، وبين حدّها الأقصى كصورة للحضارة وكإشارة للمستوى التنظيمي الذي حقّقه الإنسان.

تعريف معجم أكاديميا (Academia) " بأنها معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وبإدارة علاقاتها الخارجية وهي تعني أيضا الشؤون العامة".

ثانيا-أصل كلمة السياسة:

- نُسب مفهوم "السياسة" إلى فلاسفة اليونان القدامى.
- تحديدا في القرن الخامس قبل الميلاد
- حيث اشتقت كلمة سياسة من الاسم اليوناني القديم الذي كان يطلق على مجتمع المدينة.
- فهي مشتق من كلمة المدينة التي تقابلها باليونانية كلمة (polis) و التي تترجم للفرنسية ب (politique) و بالإنجليزية ب (politics)

.

- وقد غيّر أرسطو من وجهة النظر اليونانية، فالسياسة حسبه هي "كل ما من شأنه أن يحقّق الحياة الخيّرة في مجتمع له خصائص متميزة مثل: الاستقرار و الاكتفاء الذاتي.

أما كلمة **"السياسة"** في اللغة العربية فهي اسم مشتق من الفعل ساس يسوس الأمر سياسة بمعنى قام به، ومنها جاءت مقولة يسوس الناس بمعنى يقودهم أو يحكمهم، و السياسة في الفكر العربي هي القيام بالأمر بما يصلحه، والمقصود بالأمر هنا هو أمر الناس وشؤونهم السياسية وغيرها، أي بمعنى حكم الناس.

ثالثا- مفهوم علم السياسة:

'' هو مجموعة القواعد و النظريات و المناهج التي يستعملها الباحث في المجال السياسي لتفسير الظواهر السياسية المطرحة ''

فإذا سلمنا بأن السياسة هي فن حكم المجتمعات ، فإن علم السياسة هو مجموع النظريات و القواعد العلمية و المناهج التي نستعملها لتفسير ظاهرة حكم المجتمعات .

وحتى نضمن علمية علم السياسة يشترط توفره على شرطين هما : الموضوع و المنهج

أ - الموضوع

يُجمع علماء السياسة على أن هناك مدرستين لعلم السياسة وهما: مدرسة الدولة ومدرسة القوة أو السلطة. فبالنسبة لمدرسة الدولة، فيرى أنصارها بأن الدراسات السياسية وكل ما يهتم به علم السياسة يتمحور خول مفهوم "الدولة". ونستدل هنا بتعريف المفكر جان دابين: **"أن الدولة موضوع علم السياسة".**

بالمقابل فإن تطور الدراسات السياسية وتشعبها فرض طرحا جديدا يقضي بأن موضوع علم السياسة هو "القوة" أو "السلطة"، و يبدو أن المدرسة الثانية أي مدرسة "السلطة" أصبحت أكثر انتشاراً أو اهتماماً من قِبل علماء السياسة في وقتنا المعاصر.

ب - المناهج :

يرى علماء السياسة أن علم السياسة يعتمد على منهجين رئيسين في التحليل السياسي هما: 1- **المنهج الفلسفي أو العقلي أو المثالي** : الذي يبحث فيما سيكون، أي ينطلق من أفكار فلسفية ويصل إلى استنتاجات فلسفية ونتائج غير علمية. فهذا المنهج القديم، الذي وظّفه لأول مرة الفيلسوف أفلاطون لم يعد واسع الانتشار كما كان في السابق، وإنما يظل مُهما في البحث العلمي من منطلق أن العلم يبدأ من حيث تنتهي الفلسفة.

2- **المنهج العلمي التجريبي** : فهو المنهج الذي يبحث فيما هو كائن، أي ينطلق من الواقع ومما هو موجود ويصل إلى نتائج واقعية وعملية، ويندرج في إطار

علم السياسة

" علم السياسة كعلم متخصص يبدو حديثاً فهو من انتاج القرن العشرين وترجع (مادلين فروفتز) هذه الحداثة الى الطابع الاستحواذي للعلوم القريبة من علم السياسة كالقانون والفلسفة والتاريخ كما ترجعه الى عدم وجود متخصصين وبالتالي خضوعه لرغبات الهواة . وربما كان ذلك سبباً لمحاولة تحديد موضوعه . لان هذه الحداثة كانت قد قادت الى عم استقرار المختصين حول موضوع معين يختص به علم السياسة .

هذا من جهة ومن جهة اخرى حتى في الاحوال التي نلتمس فيها لدى عدد كبير من المختصين استقرار حول موضوع معين على اعتبار انه هو الموضوع الذي يختص به هذا العلم . سرعان ما نجد الخلاف يثور بينهم حول ابعاد هذا الموضوع وحدوده كما سنلاحظ ذلك فيما بعد بخصوص موضوع السلطة مثلاً كموضوع يختص به هذا العلم ومحاولة التحديد هذه لا ترد عادة بالنسبة للعلوم ذات البعد التاريخي الطويل اذ لا يوجد هناك خلاف اساسي حول موضوعات هذه العلوم .

ذلك لأن البعد التاريخي كان كفيلاً بأن يحدد موضوعاتها فلا يوجد على سبيل المثال خلاف كبير حول موضوع علم الاقتصاد الذي يمتد بشأنه الى القرن السادس عشر .

ليس هذا فقط انما الملاحظ هو يسبب من هذه الحداثة على الشك قد اثير حول ما اذا كان علم السياسة يمثل علماً أم لا ؟ . ومن هذا الشك يعكسه على سبيل المثال لجوء كثير من الجامعات البريطانية الى استعمال تعبير "الدراسات السياسية " بدلاً من علم السياسة .

في الفصول القادمة من هذا الكتاب سنحاول ان نكشف الطابع العلمي لعلم السياسة وانما نكتفي الان بالقول بأن تأكيد هذا الطابع يقضي بالضرورة تعيين موضوعه و ذلك لأن الشرط الاول لأي علم هو تمتعه بموضوع خاص به.

لقد كتب (جان مينو) بهذا الصدد قائلاً ان التمتع بموضوع هو الخاصية المسبقة للعلم فلا بد من وجود مجموعة كافية من الوقائع التي ينصب عليها تأمل العالم ويستطيع ان يدركها بشكل موضوعي .

ولكن ما الذي يفيده تحديد الموضوع بالنسبة لعلم السياسة ؟

سبق ان أشرنا الى الصفة القلقة التي يبدو فيها موضوع علم السياسة على مستوى المختصين وربما كان ذلك سبباً في ان تكون ابعاده وحدوده متسمة لديهم بالترجرج . ان تحديد الموضوع يستهدف في مثل هذه الحالة تحويل الانطباع غير الثابت الخاص بالموضوع الى مفهوم متميز . لاشك ان هذا التحديد لا يمكن ان يكون الا مؤقتاً ز اذ لا يستطيع الاحاطة مرة واحدة وبشكل متكامل بجوهر هذا الموضوع . وربما قد يصح القول ان الاحاطة الكلية بالموضوع لا يمكن ان تتم الا مع نهاية العلم الذي يعنى به . مع ذلك فإن التحديد مكرس بالدرجة الاساسية لتعين الشيء الذي يراد دراسته او بالاحرى ان التحديد مكرس لتعيين مجال الملاحظة دوت تطلع الى نتائج نهائية.

ان التحديد يستهدف وضع حد للإلمام الاولي الغريزي وبالتالي تعين المصطلحات ، ولكن ينبغي ان لا ننسى ان التحديد بقدر ما يرد في بداية البحث اي في الوقت الذي يكون فيه الموضوع موضع ادراك من الخارج فقط . فإنه سوف لا يتم الا بدلالة مؤشرات خارجية وبكلمة اخرى انه سيتم التعلق ببعض الخصائص سبقت الاشارة من قبل الى ان عدم اتفاق المختصين على الموضوع الذي يختص به علم السياسة . ان ذلك كان بلا شك سبباً لتنوع

الاجتهادات الخاصة بالوقائع الاجتماعية التي يعنى بها هذا العلم . ولكن بالمقابل ينبغي ان لا ننسى بأن عدم الاتفاق على تحديد هذه الوقائع كان قد قاد بعض المختصين الى انكار تمتع علم السياسة بوقائع اجتماعية يختص بها دون العلوم الاجتماعية الاخرى ان هذا الاتجاه كان قد ساد فترة طويلة لاسيما في بدابة نشأة هذا العلم.

على هذا الاساس فإن متابعتنا لتحديد موضوع علم السياسة ينبغي ان تتجه باتجاهين ، الاول يتمثل بمتابعة المحاولات التي تميل الى انكار تمتع علم السياسة بوقائع اجتماعية خاصة به وبالتالي انفراده بموضوع معين بالذات . وقد سمينا هذه المحاولات بالمحاولات السلبية . والاتجاه الثاني يتمثل بمتابعة المحاولات التي تميل الى تأكيد تمتع علم السياسة بوقائع اجتماعية خاصة به . وبالتالي انفراده بموضوع معين بالذات ز وقد سمينا هذه المحاولات بالمحاولات الايجابية . ولما كانت هذه المحاولات الايجابية لا تتمتع بقيمة واحدة فقد ابحنا لأنفسنا تقسيمها الى محاولات ايجابية تقليدية ومحاولات ايجابية معاصرة .

مناهج البحث في علم السياسة

تعاني العلوم الاجتماعية بشكل عام من اختلافات واسعة في مناهج وادوات البحث . وتعدد هذه المناهج والادوات للظاهرة المراد دراستها . ولكن هذا التنوع والاختلاف بالرغم من المثالب التي يجلبها للبحث . فانه يعبر في حقيقته عن ديناميكية العلوم الاجتماعية وتكاملها ، وبفتح المجال لكافة فروع العلوم الاجتماعية لتساهم معاً في اثراء المعرفة العلمية .

منهج البحث العلمي :

يعرف منهج البحث بانه مجموع الطرق المؤدية للكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى نصل الى نتيجة معينة .

وتهتم مناهج البحث العلمي بتحليل الظاهرة السياسية وتفاعلاتها ، وتحاول مناهج البحث العلمي تحليل هذه الظاهرة الى عناصرها الاولى والتعرف على العلاقة السببية بينها وبين غيرها من الظواهر الاجتماعية بقصد كشف القوانين والقواعد التي تحكمها ، وتختلف مناهج البحث عن ادوات البحث ، فبينما تهتم مناهج البحث بالاسس العامة لاثبات النظريات والوصول الى القواعد العامة ، فان مهمة ادوات البحث تقتصر على جمع المعلومات والبيانات ، ويمكن الاستعانة بها في دراسة حالات جزئية داخل المنهج ، والاداة تستخدم في ذاتها للحصول على المعلومات . ومن اهم ، الملاحظة بأنواعها والاستبيان ، وتحليل المحتوى ، والوسائل الاحصائية ، والمفاهيم والمؤشرات وغيرها .

ان هناك اكثر من طريقة يمكن ان تتبع في تصنيف مناهج البحث في علم السياسة ، ويعود ذلك الى التداخل الموجود بين المناهج المختلفة وفي هذه المقدمه سوف نستعرضها بشكل نتوخى فيه تبسيط الفهم وسهولة العرض.

1-المنهج الاستنباطي الفلسفي (المعياري) :

يقوم هذا المنهج على مجموعة من التأملات الفكرية والتصورات المجردة التي يصوغها العلماء والفلاسفة اعتماداً على افكار مسبقة يؤمنون بها انطلاقاً من نظرتهم العامة لطبيعة الانسان وحياته والعالم الذي يعيش فيه ، في محاولة منهم لربط تحليلاتهم للظاهرة .

السياسية مع مجموعة المبادئ والقيم الاخلاقية التي ينادون بها . ولذلك فان التركيز في مثل هذا المنهج يكون عادة على الاهداف العامة للمجتمع ، والصورة المثالية التي ينشدها الفلاسفة لمجتمعاتهم وحكوماتهم بعيداً عن اي ملاحظة مباشرة او احتكاك مباشر بالواقع الذي يعيشون فيه . ويعتمد هذا المنهج في تحليلاته الى حد بعيد على المنطق والبرهنة العقلية والنظرية .

ويؤخذ على هذا المنهج بانه جمد المعرفة الانسانية لفترة طويلة لأنه لا يعطي الفرصة لاكتشاف معارف جديدة وانما يهتم بتوضيح معرفة كانت موجودة مسبقاً . وينقسم المنهج الفلسفي الى ثلاثة انواع من الدراسات :

1. النظريات الفلسفية القديمة المتمثلة بأفكار افلاطون وارسطو وكتاب عصر النهضة .
2. الدراسات الفلسفية التي يكن هدفها انتاج افكار فلسفية جديدة وانما اهتمت بتصنيف وتحليل وتنظيم النظريات الفلسفية الكلاسيكية او ما يعرف بالجانب التاريخي للفلسفة السياسية .

3. الدراسات الحديثة التي تأخذ طابعاً فلسفياً حيث يؤكد كتابها اهمية الافكار الفلسفية في فهم المشاكل السياسية المعاصرة ومن اشهر هؤلاء (ليو ستراوس) (Leo Straus) وتلامذته .

2- المنهج الاستقرائي (التجريبي) :

يعتمد هذا المنهج على الملاحظة المباشرة للواقع ((الالتحام بالظاهرة السياسية واخضاعها للتحليل الكمي والكيفي ، ويهتم هذا المنهج بتجميع المعلومات وتصنيفها وتبويبها للوصول الى تفسير دقيق للظواهر السياسية كما هي فعلاً ، ويركز على دراسة تفاعلات الظاهرة السياسية وحركتها ، وليس على مايجب ان تكون عليه .

ويبدأ هذا المنهج بالملاحظة ثم الاستفهام ومحاولة وضع الفرضيات التي هي عبارة عن علاقة سببية بين المتغيرات لتفسير هذه الملاحظة ، ثم محاولة جمع المعلومات بواسطة ادوات البحث المختلفة للتحقق من صحة هذه الفرضيات في محاولة لتعميم هذه الفرضيات بعد ثبوتها على اساس انها نظريات وقواعد عامة يستعان بها في دراسة وتفسير حالات اخرى مشابهة .

3- المنهج التاريخي :

يهتم هذا المنهج بالمعلومات التاريخية والوثائق والسجلات كمصادر اساسية لبياناته ، ولكنه يختلف عن التاريخ الذي يهتم بالمتابعة الزمنية للوقائع فقط حيث يستخدم المنهج التاريخي هذه الوقائع للاستدلال بتفسير الظواهر السياسية . اي ان التارخ يستخدم كتجارب يمكن الاستعانة بها في مجال الدراسات السياسية.

أساسيات المنهج التاريخ :

1. ادخال عامل الزمن في جميع مقومات التحليل حيث يهتم هذا المنهج بتتبع الظاهرة السياسية في مرحلة محددة لملاحظة التغيرات التي تطرأ عليها ويسعى في نفس الوقت لوضع الخطوط العامة لتطورها ومستقبلها .
2. المنهج التاريخي يرفض التجربة ويحطم الحواجز بين الافكار والنظم والحياة السياسية ويركز على دراسة الوقائع .
3. يعتمد المنهج التاريخي على المقارنة المنهجية لملاحظة اوجه الشبه والخلاف ويسعى للتقريب بين الظواهر السياسية ايماناً بوحدة عناصر التطور . ويهدف هذا المنهج في الاساس الى محاولة كشف العلاقة السببية بين احداث الظواهر وعرضها عرضاً يساعد في ادراك وكشف مقوماتها ودمجها في اطارها الحضاري الشامل ، ويظهر استخدام المنهج التاريخي في دراسات كل من ابن خلدون ومونتيسكو وسان سيمون وكارل ماركس وغيرهم.

4- المنهج الوصفي :

يشمل هذا المنهج منهج المسح ومنهج الحالة ، ويساعد هذا المنهج في تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها وفي تحديد شكلها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائها وجزئياتها بصورة كمية او كيفية ثم تبويب وتصنيف هذه المعلومات للوصول الى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة كما هي في الواقع المعاصر دون الدخول في تحليل اسباب ودوافع الرأي هذا الواقع او العوامل المؤثرة عليه . وتظهر استخدامات هذا المنهج في دراسات الرأي العام ، وتحليل الوثائق ، والدراسات المجتمعة والاتجاهات العامة .

5-المنهج المؤسسي

تبرز اهمية هذا المنهج في دراسة النظم السياسية حيث ينظر هذا المنهج الى النظم السياسية باعتبارها مجرد انظمة قانونية تفسر في ضوء مصادرها النظماية والقانونية ، ويهتم هذا المنهج بطريقة تشكيل المؤسسات والقواعد المنظمة والعوامل المؤثرة في فعاليتها ، دون ان يكون هناك اهمية كبيرة للافراد العاملين بها حيث ينظر هذا المنهج للمؤسسة او السلطة على انها شخصية قانونية مستقلة ، وان المجتمع السياسي يمثل مجموعة من الحقوق والالتزامات القانونية .

ويظهر استخدام هذا المنهج في جهود العلماء في دراساتهم للدساتير والمجالس التشريعية والمؤسسات الحكومية ، وقد برز استخدام هذا المنهج في كتابات ارسطو وتحليلاته لدساتير دولة المدينة ، وكذلك في جهود العلماء الرومان وتحليلاتهم للظاهر السياسية على اسس قانونية ومؤسسية ، وقد كانت جهود العلماء السابقين تربط بين هذا المنهج والمنهج القانوني ولكن مع بداية القرن العشرين ظهرت الحاجة لبلورة هذا المنهج بشكل مستقل .

6- المنهج السلوكي :

يهدف هذا المنهج الى الاستفادة من النتائج والمبادئ التي تم التوصل اليها في العلوم السلوكية (علمي النفس والاجتماع) في مجال الابحاث السياسية ، ويعد ذلك السلوك طبقاً لهذا المنهج وحدة التحليل السياسي وذلك انطلاقاً من الايمان بأن علم السياسية علم حركي يهتم بالحركة والتفاعل ومحاولة التكيف مع المحيط والبيئة العامة ولا ينظر للظواهر بصورتها الجامدة ، وفيما يلي اهم عناصر هذا المنهج :

1. ان محور اهتمام هذا المنهج هو سلوك الافراد والمجموعات ويقصد بالسلوك هنا كل مايصدر عن الانسان من اقوال او افعال تلبية لدافع ذاتي او استجابة لما يحدث في البيئة تحقيقاً لغرض معين .
2. يهتم هذا المنهج بربط التأصيل النظري بالابحاث التجريبية والمعلومات المستمدة من الابحاث الميدانية ، ويسعى لتطوير اساليب البحث الخاص به .
3. الايمان بتداخل العلوم الاجتماعية وقدرتها على الاستفادة من تقدم بعضها في مجالات البحث العلمي.
4. الاعتماد على المادة الموضوعية ووجوب فصل الفرضيات والتساؤلات المطروحة من ناحية نظرية عن القيم والمعتقدات العقيدية .
5. ان الهدف من الوصول الى هذا المنهج هو الوصول الى نظرية تجريبية في مجال العلوم كما هو في بقية العلوم الاجتماعية .

ويسعى المنهج السلوكي الى تفسير سلوك المؤسسة او السلطة في ضوء قواعد مسبقة تم التوصل اليها في العلوم الاخرى وينظر هذا المنهج الى المؤسسة او المنظمة على انها بمثابة مجموعة من الافراد . وان شخصيات هؤلاء الافراد تنطبع على تصرفات تلك المؤسسة ، وان اي قرار سياسي يصدر عنها ماهو في النهاية الا تعبيراً عن تفاعل وتشابك وتصورات الاشخاص المكونين لتلك المؤسسة ، ولذلك تتركز اهتمامات هذا المنهج على دراسة الاسباب والدوافع التي دفعت هؤلاء الافراد وبالتالي المؤسسة نفسها الى تبني سياسات معينة ، لذلك وجدنا بان انصار هذا المنهج يحاولون الربط بين طبيعة الشعوب وطابعها القومي من جهة وسياساتها وقراراتها من جهة اخرى.

وترجع بدايات ظهور هذا المنهج الى دراسات افلاطون وارسطو واهتماماتها بالتنشئة السياسية والتعليم والتفاعل الاجتماعي ، كما ظهرت بعض جوانب هذا المنهج في كتابات ابن خلدون ومحاولته ربط السلوك السياسي للفرد بالبيئة الاجتماعية (بادية –ريف –حضر) وكذلك في كتابات هوبز وتركيزه على اهمية الدافع الامني وغريزة المحافظة على النفس في نشوء الدولة وسلوك السلطة بداخلها .

اما الدراسات السلوكية الحديثة فتربط بالثقافة الامريكية ، ومن العلماء الذين كان لهم دور بارز في بلورة المنهج السلوكي العالم الامريكي واطسون الذي نادى بأهمية دراسة الوسط الاجتماعي في دراسة السلوك . هذا وقد استفاد المنهج السلوكي الحديث من الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات حيث بدأ الاتجاه مؤخراً لاستخدام الكمبيوتر والقياس الكمي والكيفي في تصنيف المعلومات وتحليلها بطرق علمية خاصة في مجال دراسات الرأي العام والانتخابات وسلوك القادة ومقرراتهم .

7- المنهج المقارن :

اتجهت معظم الدراسات الحديثة الى مجال المقارنة والمنهج المقارن على اساس ان هذا المنهج ضروري لاثبات النظريات والوصول الى القواعد العامة التي يمكن ان تكون صالحة لكل زمان ومكان وذلك من خلال قدرة المنهج المقارن على استيعاب المؤثرات الخاصة ببلد معين والتي يمكن ان تؤثر على نتيجة دراسات الباحث.

وتبدأ الدراسة المقارنة باستمرار بمرحلة وصفية تحليلية للظواهر السياسية المراد دراستها لاكتشاف اوجه الشبه والخلاف بينهما . سواء كانت هذه المقارنات مقارنة مكانية من خلال دراسة مجتمعين او دولتين مختلفتين ان مقارنة زمانية بمقارنة ظاهرة سياسية في مجتمع واحد في فترتين زمنيتين ام مقارنة موضوعية تركز على دراسة ظاهرة معينة في عدة حالات مختلفة زمانياً ومكانياً وربطها بالظروف المحيطة بها .

ويهدف المنهج المقارن في النهاية الى استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان او زمان معين و ولكي تكون هذه النتائج دقيقة يجب ان تزداد الحالات المدروسة لأن تعددها يتيح المجال لاستبعاد تأثير الحالات الخاصة والمتطرفة .

علاقة علم السياسة بالعلوم الاخرى

ان تداخل علم السياسة مع العلوم الاخرى قد اختلف بحسب تطور مفاهيم علم السياسة ونظرياته ومناهج البحث فيه . وحتى نهاية النصف الاول من القرن العشرين كان علم السياسة يتداخل بشكل اساسي مع القانون والتاريخ والاقتصاد والجغرافية البشرية والاخلاق ، وبعد التطورات الحديثة التي المت بعلم السياسة ظهرت مجالات جديدة للتداخل مع علم الاجتماع وعلم الانسان وعلم النفس السياسي وسوف نلقي نظرة مختصرة على علاقة علم السياسة ببعض هذه العلوم .

أ- علم السياسة وعلم الاجتماع :

بعد تطور المفاهيم الحديثة في علم السياسة التي تهتم بالسلوك السياسي للانسان ، ظهرت اهمية دراسات علم الاجتماع بالنسبة لعلم السياسة ، فعلم الاجتماع الذي يدرس السلوك الاجتماعي ، وانماط العلاقات الاجتماعية ، والعادات والتقاليد والثقافة والقيم ، اصبح في الحقيقة من اكثر العلوم الاجتماعية ارتباطاً بعلم السياسة ، ولقد انتشرت دراسات التنشئة السياسية ((التي اهتمت بالدور الذي تلعبه هيئات المجتمع الاساسية كالأسرة والمدرسة والجماعة في التأثير على التفاعلات السياسية في الدول ، كما تطور علم ((الاجتماع السياسي)) الذي يم بالبعد الاجتماعي لسلوك الانسان السياسي .

ب- علم السياسة وعلم الاقتصاد :

لقد كان الاقتصاد والسياسة يدرسان معاً حتى الماضي القريب، وكان الاقتصاد يعرف باسم ((الاقتصاد السياسي)) لأن التركيز فيه ككان على الطرق التي تستطيع بها الدولة الاشراف على الشؤون المالية والتجارية والانتاجية . وفي الوقت الحالي فان الموضوعات الخاصة بالثروة والدخل والضرائب والتوزيع ، والسياسة التجارية والصناعية واوضاع الطبقة العاملة هي من ضمن الموضوعات التي يشترك فيها ككل من علمي السياسة والاقتصاد . وكذلك فأن عملية التسوية بين مصالح تجار الاستيراد ومصالح اصحاب المصانع هي من اهم مجالات الممارسة السياسية . وبإختصار فان السياسة العامة للدولة في الداخل والخارج تتأثر الى حد كبير بعوامل اقتصادية اساسية . ولقد اوضحت تجارب بعض الدول على ان اهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على قرارات وسياسات الدول المختلفة تزداد وقت الحرب عن اوقات السلم . وهناك ثلاثة اتجاهات في تحديد علاقة علم السياسة بالاقتصاد فيرى فريق بأن السياسة هي التي تؤثر في الاقتصاد ومنهم من يرى بان العلاقة بينهما علاقة تفاعل (تأثير وتأثر متبادل) .

جـ - علم السياسة والانثروبولوجيا (علم الانسان) :

تهتم الانثروبولوجيا بتصنيف وتحليل الجماعات البشرية من الناحية الفسيولوجية (التركيب الجسمي) ، الثقافية ، والاجتماعية ، والتاريخية ويمتاز علم الانثروبولوجيا في اعتماده على الحفريات من اجل دراسة بقايا التركيب الجسمي للانسان القديم و فهم ثقافته ومجتمعاته ، وقدرته على التكيف مع البيئة التي عاش فيها ، ومقارنة كل ذلك بأوضاع انسان اليوم .

ان منشأ التداخل بين الانثروبولوجيا وعلم السياسة يعود الى التركيز الخاص للأبحاث الانثروبولوجية على دراسة الفوارق الانسانية ، وخاصة فيما يتعلق بالسلالة والثقافة فلقد حاول بعض علماء الانثروبولوجيا الاستفادة من بعض الدراسات لزيادة معرفتهم بهذه الفوارق الانسانية ، وخلال هذا التداخل تم نقل خبرتهم الانثوبولوجية الى علم السياسة . ولقد

نقل علماء السياسة من علم الانثروبولوجيا مصطلح الثقافة وطوروا له مفهوماً خاصاً عرف ((بالثقافة السياسية)) .

ويوجد حالياً في علم الانثروبولوجيا حقل خاص للدراسات السياسية يعرف ((بالانثروبولوجيا السياسية)) وتتحد اهتماماته بدراسة مصادر الصراع الانساني ، ومجالات تلاحم الاختلافات الانسانية ، وقانون الطبيعة ، والطرق التي تؤثر فيها المجتمعات المتقدمة على المجتمعات النامية التي تحتك معها .

د- علم السياسة والتاريخ :

ان هناك ايضاً علاقة قوية بين علم السياسة والتاريخ الي يهتم بدراسة الاحداث الماضية ، ولقد قال احد علماء السياسة مشيراً الى علاقة العلمين بان علم السياسة هو ثمرة التاريخ و وان التاريخ هو جذور علم السياسة، وتتضح هذه العلاقة بصفة خاصة في مجال التاريخ السياسي الذي يعالج الاحداث والنشاطات السياسية الماضية للمجتمعات البشرية والقادة السياسيين والعسكريين ، وبذلك يعتبر التاريخ السياسي مصدراً خصباً للمعلومات التي يستفيد منها كتاب وصانعي السياسة في دراستهم وقراراتهم .

ولكن الفرق بين التاريخ السياسي والتحليل السياسي هو ان علماء التاريخ السياسي يركزون على الشخصيات السياسية او الحوادث الفريدة من نوعها والمشهورة بينما يهتم علماء السياسة بالخصائص العامة للمعلومات التاريخية التي هم بصدد دراستها.

هـــ - علم السياسة وعلم النفس :

يعطي بعض المفكرون السياسيون اهتمامات خاصة في ابحاثهم لموضوعات علم النفس التي تهتم بفهم الطبيعة الانسانية التي تتعلق بالخوف والطمأنينة، العنف والمسالمة ، الخير والشر وعدم المبالاة .

ولقد ظهر ما يعرف ب((علم النفس السياسي)) الذي يهتم كتابه بمعرفة مدى تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي . وهناك محاولات اخرى كثيرة لمعرفة تأثير الخلفية النفسية للسياسيين في القرارات التي يتخذونها . وفي مجالات اخرى ينظر الباحثون الى الحرية والمساواة على انها قيم اساسية تدخل في جذور النفس الانسانية وتوجه تطلعات الانسان وسلوكه .

و- علم السياسة والقانون :

ان كثيراً من كتاب النظرية السياسية يسندون شرعية السلطة في الدولة الى القانون . ولقد اوضح ارسطو وافلاطون اهمية القانون في تأدية وظائف الدولة كما استطاع المشرعون الرومان ان يضعوا بعض القوانين الاساسية التي ساعدت روما على حكم وادراة اكبراطوريتها الواسعة والتي اصبحت فيما بعد مصدراً اساسياً للقوانين الوضعية في الدول .

وفي النصف الاول من هذا القرن كان القانون محور الدراسات السياسية ، وفي الوقت الحاضر يتضح التداخل بين القانون والسياسة من موضوعات القانون الدستوري او القانون العام الذي يحوي على دستور الدولة وأسس المبادئ المنظمة لتداخل سلطات الحكومة ، ولعلاقة الحكومة المركزية بالحكومات المحلية ، ولحماية حقوق الافراد وحرياتهم وممتلكاتهم ، وتداخل السلطة القضائية مع السلطتين التشريعية والتنفيذية .

السلطة السياسية (الحكومة)

لا يمكن الحديث عن تحقق مفهوم الدولة بمجرد توفر الشعب والاقليم بل لا بد من وجود سلطة عليا ، تمارس سلطتها على الافراد الخاضعين لها . وبخلاف ذلك تكون امام حالة من الفوضى وعدم الاستقرار . لهذا كانت الدولة ومنذ ظهورها مقترنة بوجود سلطة عليا وهذه السلطة ((وكما ذكر البروفسور مارسيل برليوت M.Perlot) ، ليست عنصراً من عناصر تشكل الدولة ، فحسب بل عامل توحيد دائم للمجتمع السياسي . والناس لا يختارون عادة ، دولتهم ، لقد ولدوا وعاشوا معها ، وماتوا ويموت احياناً من اجلها .. واذا كان لديهم من خيار ، فسوف يختارون دولة من هذه الدول . وعندما يفقد شخص ما ولأسباب مختلفة ، انتماء الى دولة ما ، فانه سيقع تحت رحمة الدولة الاخرى)) . لهذا فان اهمية وجود سلطة سياسية ، لا تقتصر على كونها ركناً اساسياً لقيام الدولة من الناحية النظرية بل يتعدى ذلك الى ضرورتها في قيادة المجتمع ، وتسير شؤونه في كافة المجالات . فالسلطة السياسية ليست هي في الواقع ، السلطة العليا التي يجب ان تهيمن على بقية القوى ، فحسب بل ان تمتلك حصرياً مقومات القيادة لكي تأمر فتطاع ، ومن هذه المقومات امتلاك وسائل القوة المادية ، وبدونها لا وجود للدولة حسب وجهة نظر الفقيه الالماني اهرنك (I hering) .

- وليس هناك شك ان مفهوم السلطة السياسية ، اخذاً ابعاد مختلفة خلال المراحل التاريخية لنشأة الدولة ... فالملك في العصور الوسطى ، كان يمارس السلطة ، التي تنتقل اليه بواسطة الوراثة ، وكأنها سلطته يدل ذلك على . قول لويس الرابع عشر قولته الشهيرة (النا الدولة) (L . Etat c.est moi) وتغيير مفهوم السلطة بعد قيام الثورة الفرنسية عام 1789 م . فأخذ الحاكم يمارس السلطة باسم الدولة او باسم الامة او الشعب ، وترتب نتيجة لذلك فصل فكرة السلطة عن شخص الحاكم وبالتالي انتقالها من حاكم الى آخر بموجب قواعد منظمة على النحو الذي اضفى على السلطة صفة مؤسسة قائمة بذاتها ومستمرة ومتميزة عن شخص الحاكم . الذي هو مجرد ممارس لها.

وبظرة تحليلية يمكننا اجمال السمات الاساسية للسياسة او السلطة العامة بما يلي:

1- سلطة عليا واصلية تهيمن على السلطات الاخرى داخل الدولة وذات اختصاص عام وحيادية ، فوصول حزب معين الى السلطة مثلاً لا يرتب في مواجهة الجميع وللصالح العام .

2- ينبغي ان تكون في صيغة مؤسسة اي مجردة عن شخص الحاكم ، فالاخير ليس هو صاحب السلطة السياسية وانما الدولة (المشكلة من الحاكم والمحكومين) . اما الحاكم فهو مجرد ممارس لهذه السلطة .

3- لا تكتسب السلطة السياسية مفهومها الحديث ، لمجرد امتلاكها وسائل القوة المادية لبسط سلطانهاعلى جميع افراد المجتمع وانما ان يترن ذلك برضاهم بها .

4- انها سلطة مركزية وتملك حق السيادة ... فالسسلطة والسيادة ، لفظان مترادفان في الاستعمال عندما يجري الحديث عن سلطة او سيادة الدولة .

وبعد اكتمال توافر الاركان الثلاثة ، الشعب والاقليم وسلطة سياسية عليا (هيئة حاكمة) عند ذاك نشهد نشوء الدولة ولا يهم الشكل السياسي الذي تتخذه هذه الهيئة الحاكمة في الدولة ، ما دامت تتمتع بالسيادة التي تمكنها من فرض سلطانها على الاقليم وعلى الاشخاص

الموجودين فيه ، وتعكس في ذات الوقت ، ارادة الدولة في التعامل مع الدول الاخرى في الخارج عن طريق تبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وابرام المعاهدات والاشتراك في المنظمات الدولية . وهنا تثار اسئلة كثيرة عن موضوع الاعتراف بالدولة ، ما هو مضمونه ؟ وهل هو اجراء مكمل للاركان الثلاثة لقيام الدولة ام هو مستقل عنها ؟ وهذا ما سوف نتناوله بايجاز في الفقرة التالية :

الاعتراف بالدولة

الاعتراف بالدولة هو التسليم من جانب الدول القائمة بوجود هذه الدولة وقبولها كعضو في الجماعة الدولية . والاعتراف اجراء مستقل عن نشأة الدولة ، فالدولة تنشأ باستكمال عناصرها الثلاثة انفة الذكر . واذا ما نشأت تثبت لها السيادة على اقليمها وعلى رعاياها دون نزاع ، لكنها لا تتمكن من ممارسة هذه السيادة في الخارج ومباشرة حقوقها قبل الجماهة الدولية ، الا اذا اعترفت هذه الجماعة بوجودها .

وقد اختلف فقهاء القانون الدولي في تكييف الاعتراف بالدولة الجديدة والآثر الذي يترتب عليه . فريق منهم يرى ان للاعتراف صفة انشائية فهو الذي يجعل الدولة الجديدة شخصاً دولياً ، بدونه لا تستطيع الدولة ان تتمتع بالحقوق التي يقررها القانون الدولي العام للدول الاعضاء في الجماعة الدولية ولا تأخذ مكاناً داخل هذه الجماعة ، وفريق آخر ، وهو الاغلبية يرى بحق ان الاعتراف بالدولة ما هو الا إقرار من الدول بالامر الواقع ، فالدولة الجديدة تصبح شخصاً دولياً له ما للدول الاخرى من حقوق بمجرد اكتمال عناصرها ، وليس الاعتراف الذي يكسبها تلك الشخصية وهذه الحقوق.

والامتناع عن الاعتراف بالدول الجديدة ، لا يحول دون تمتع هذه الدولة بشخصيتها الدولية ، وبالحقوق التي تؤهلها هذه الشخصية ، وغاية الامر ، انه قد يعوق ممارستها لسيادتها في الخارج ، ولا يسمح لها بالدخول في علاقات سياسية مع الدول التي لم تعترف بها ، ومن الطبيعي ان يكون للاعتراف ذي الصفة الاقرارية لا الانشائية اثر رجعي ، اي انه يرجع الى التاريخ الذي ظهرت فيه الدولة الجديدة لافعل كدولة مستقلة .

هـ- أشكال الدول: يمكن تقسيم الدول حسب معياري السيادة والتكوين إلى دول كاملة السيادة ودول ناقصة السيادة أولا، ودول موحدة وبسيطة أو دول مركبة ثانيا.

هـ-ا دول كاملة أو ناقصة السيادة: الدول كاملة السيادة هي التي تمارس شؤونها الداخلية والخارجية بمحض إرادتها، وهذه صفة غير دائمة فهي قابلة للتغيير. والدول ناقصة السيادة هي الدول التي تخضع في تسيير شؤونها الداخلية أو الخارجية، أو هما معا لرقابة دولة أخرى أجنبية.

هـ-ب دول موحدة أو مركبة: الدول الموحدة تكون فيها حكومة واحدة تدير شؤونها الداخلية والخارجية، كما تتمتع بوحدة بنيانها الدستوري وتنظيمها الإداري، أما الدولة المركبة هي اتحاد دولتين أو أكثر بهدف تحقيق أهداف مشتركة.

فبالنسبة للدولة الموحدة او البسيطة نجد فيها سلطة واحدة وكتلة بشرية متجانسة ومن مظاهر قيامها نجد ما يلي[8]:

1- وحدة سلطات الدولة فتتميز الدولة البسيطة أو الموحدة بالبساطة في تركيب السلطة السياسية فيها ومن هنا سميت بالدولة البسيطة تمييزاً لها عن الدولة المركبة أو المعقدة التركيب. وتمثل وحدة السلطة السياسية في وحدة سلطات الدولة الثلاث: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، التي تمارس اختصاصاتها وفقاً لأحكام الدستور فيها.

2- وحدة الدستور والتشريعات فالدولة البسيطة أو الموحدة تخضع لدستور واحد يسري على أجزاء الدولة، ويحدد السلطات العامة الثلاث واختصاصاتها وعلاقاتها ببعض، كما تخضع لتشريعات واحدة تخاطب جميع مواطني الدولة المقيمين على اقليمها.

3- وحدة الاقليم ووحدة الجنسية، فإقليم الدولة البسيطة أو الموحدة يخضع في جميع أجزائه: الأرضية، والمائية، والجوية لسيادة الدولة. كما أن جنسية مواطني الدولة البسيطة أو الموحدة جنسية واحدة يخضع لها جميع المواطنين المقيمين على إقليم الدولة ويتم اكتساب هذه الجنسية وفق معايير موحدة.

4- وحدة السلطة الحكومية فمن مظاهر الدولة البسيطة أو الموحدة وحدة السلطة الحكومية، ولا يؤثر في وحدة السلطة الحكومية كون الدولة تختار في توزيعها لاختصاصات بين نظام المركزية الإدارية أو اللامركزية الإدارية. فالمركزية واللامركزية الإدارية يتعلقان بكيفية توزيع الوظائف الإدارية في الدولة ولا يتعلقان بنظام الحكم السياسي في الدولة أو بمباشرة الوظيفة السياسية، وهما بالتالي لا يمسان وحدة الدولة السياسية التي تعتبر السمة الأساسية للدولة البسيطة أو الموحدة، حيث يبقى هناك دستور واحد وتشريعات واحدة وسلطة حكومية واحدة، وسلطات عامة واحدة: تشريعية كانت أم تنفيذية أم قضائية.

اما الدولة المركبة كما قلنا فهي اتحاد دولتين بناءا على توحيد القيادة بينهما بسبب النسب او المصاهرة، او بسبب الاشتراك في المصالح، واما لوجود اتفاق ضمني او قانوني مكتوب للاندماج ضمن دولة كنفدرالية او فيديرالية.

ولهذا نميز بين الدول المركبة ضمن الاتحاد التقليدي او الحديث كما يلي:

ا-الاتحادات التقليدية:[9]

- الاتحاد الشخصي: هو أقل صور الاتحاد بين الدول ظهورا وهذا النوع يراه أغلبية الفقهاء انه وليد الصدفة لأنه ناتج لأسباب ودوافع طرفية مرحلية للدولة بزوالها يزول هذا الاتحاد ويتكون هذا الاتحاد اما شخص الحاكم بسبب حق وراثة عرش دولتين في يد الأسرة الملكية.

انجلترا + هانوفر (1714–1816) ، لكسمبورغ + (x) او نتيجة زواج بين عرشين ملكين لاتحاد هولندا.

– الاتحاد الحقيقي: يقوم هذا الاتحاد بين دولتين أو أكثر وتخضع جميع الدول التابعة للاتحاد لرئيس واحد، وتندمج في شخصيتين لدولة واحدة تمارس الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي باسم الاتحاد وتبقى كل دولة محتفظة بدستورها وقوانينها وأنظمتها الداخلية، ونجد ان الاتحاد الحقيقي يختلف مع الاتحاد الشخصي من حيث أن الدولة الداخلة فيه تفقد شخصيتها الدولية، وكل اختصاصاتها الخارجية وينتج عنه توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي وتعتبر الحرب التي تقوم بين دول الاتحاد أهلية لا دولية أي داخلية.

ب–الاتحادات الحديثة:

هي اتفاق بين دولتين أو أكثر بموجب معاهدة دولية لتكوين هذا الاتحاد أو الانضمام إليه وتحتفظ كل دولة باستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية. ونجدها في صورتين حاليا:

– الاتحاد الكنفدرالي: فنجد فيه ان المعاهدة أو الاتفاقية هي أساس نشأة الاتحاد الاستقلالي ويبين الأهداف المشتركة للدول مثل ضمان استقلال كل دولة والدفاع عن أمنها الخارجي والعمل على تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة، وتشرف عليه الهيئة سواء كانت جمعية أو مؤتمر أو مجلس يتكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء، بغض النظر عن قوتها أو مساهمتها أو عدد سكانها. ولا تعطي الهيئة فرق بين الدول الأعضاء ولكن تبقى مجرد مؤتمر سياسي والقرارات التي تصدرها بإجماع الدول في الغالبية.

– الاتحاد المركزي الفيدرالي: إذا كانت اغلب الاتحادات السابقة قد نشأت بمقتضى معاهدة دولية ووصفت بأنها اتحادات قانون دولي، فان الاتحاد المركزي ينشأ ويخضع للقانون الدستوري فهو اتحاد قانون دستوري.

وهو ليس اتفاق بين الدول ولكن هو في الواقع دولة مركبة تتكون من عدة دول أو عدة

اولا : الاحزاب السياسية

تعتبر الاحزاب السياسية ظاهرة حديثة من الناحية التاريخية تعود للقرن التاسع عشر حيث كانت كلمة حزب تعبيرا عن اتجاه او تيار سياسي ولم تكن تعني ذلك التنظيم السياسي المتأسس في هيئات محددة وهذا ما يؤكد حداثتها التاريخية كما ان نمو المؤسسات الانتخابية هو الذي مهد وساعد على نشوء الاحزاب وخصوصا في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة اي ان الاحزاب قامت في البلدان التي كانت فيها المؤسسات البرلمانية والحياة السياسية اكثر تقدما , ويعتبر الكسي دو توكفيل اول من تحدث عن الاحزاب السياسية في كتابه (الديمقراطية في امريكا) وحاول ان يصنف تلك الاحزاب تبعل لمذهبها وعملها .

ويعرف الحزب السياسي : بأنه تجمع افراد منظم الى حد ما , هدفه التعبير عن اراء ومواقف ومصالح وتطلعات اعضائه ومؤيديه , وعن خياراتهم السياسية , وافساح المجال امامهم لممارسة السلطة فالحزب يطمح اساسا الى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم

هناك تعريف اخر انطلاقا من الغرض الذي يسعى اليه الحزب السياسي : مجموعة من الناس توحدهم أفكار مشتركة حول الفرد والدولة ويعملون للوصول الى السلطة أو المحافظة عليها عبر تنظيم الناخبين والدولة .

ويعتبر الحزب من الجماعات والقوى الضاغطة لانه اذا لم يصل الى السلطة فأنه يمارس ويحاول ان يمارس تأثيرا على اولئك القابضين على السلطة للتأثير على قراراتهم لكن تتميز الاحزاب السياسية عن القوى الضاغطة الاخرى من عدة نواحي منها :

أ_ أن قادة الاحزاب السياسية ينتخبون من الشعب ومسؤولين عن قراراتهم بينما الجمعات الضاغطة فلا

ب_ ان الهدف الحزب السياسي هو الوصول الى السلطة أو المشاركة فيها , في حين تسعى الجماعات الضاغطة للتأثير في صنع السياسة العامة للدولة .

ج_ هناك فرق من الناحية العضوية , حيث تحاول الاحزاب استقطاب كل الشرائح الاجتماعية للفوز بالسلطة , بينما ينتمي اعضاء الجماعة الضاغطة الى شريحة اجتماعية معينة كالمزارعين , الاطباء , المحامين , المتدينين وغيرهم .

د_ هناك فرق من ناحية العدد , فالاحزاب السياسية الهامة في اكثر دول العالم ديمقراطية لا يتجاوز عددها عدد الاصابع لليد الواحدة في حين عدد الجماعات الضاغطة يتحدد بعدد القضايا التي تهم المنتسبين اليها كمسائل البيئة ونزع السلاح وحماية المستهلك

بينما يقول جان شارلو عن الحزب بأنه :

أ_ منظمة مستمرة تتجاوز بمطامحها قادتها

ب_ منظمة محلية تضم علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني

ج_ لها ارادة واضحة للفوز بالسلطة وممارستها لوحدها أو بمشاركة الغيرأو التأثير على السلطة والضغط عليها في حال وجودها خارج الحكم

د_ همها الرئيس ان تجد لذاتها دعما شعبيا عن طريق الاقتراع أو اية وسيلة اخرى

وظائف الاحزاب : لها عدة وظائف يمكن ان نعد منها :

أ_ تشكل الاحزاب نقطة استقطاب وانسجام , وذلك عبر توحيد وتقريب الافراد ذوي الميول الواحدة والاتجاهات المتقاربة وتحقيق الانسجام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حال الوصول الى السلطة

ب_ وظيفة انتخابية , ويتم ذلك عبر انتقاء المرشحين والقيام بالحملات الانتخابية ودفع الناس للمشاركة السياسية من خلال التصويت والانتخابات وانخراط اعضاء ومؤيدي الحزب بالعمل العام

ج _تأهيل واختيار اصحاب الكفاءات العالية للعمل في الحكومة أو مؤسساتها لان العمل في ادارة الشؤون العامة يتطلب كثيرا من المهارات والكفاءات العالية

د_ وضع مختلف التحليلات والدراسات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والخدمات واقتراح الحلول المناسبة لها عبر اعضاء الحزب في البرلمان والحكومة

ه_ تحقيق دور الحزب كوسيلة للتواصل الفعال بين الحزب وقواعده الشعبية من خلال نقل مطالب الفئات الشعبية الى السلطة الحاكمة سواء أكان الحزب في السلطة أو لم يكن

تصنيف الاحزاب : تصنف الاحزاب من حيث العدد الى نوعين : احزاب كوادر واحزاب جماهيرية

النوع الاول : أحزاب الكوادر أو الاطر

وهي الاقدم وتتميز بثلاث سمات اساسية هي :

أ_ لا تسعى بشكل منظم لزيادة عدد المنتسبين لكن هذا لا يعني انها لا تشجع الانتسابات الكثيفة لو حصلت , لكن السؤال هنا هل يشكل الضعف العددي عقبة في الصراع السياسي لا يمكن التغلب عليه ؟ الحقيقة لا , لسبب بسيط هو ان المهم بالنسبة لها هو كثرة الناخبين وليس كثرة المنتسبين

ب_ ضعف التنظيم : يفسر هذا الضعف الاصل الاجتماعي لأعضائها ان الاصل الاجتماعي البرجوازي يجعل الاشخاص فرديي النزعة قليلي الاستعداد لتحمل نوع قاس من الانظباط فهم يرون في السياسة نشاطا مفيدا وطريقة لزيادة التأثير واشباعا لغرور اكثر مما هو انضباط كهنوتي وعندما يصبح الانتماء لحزب ثقيلا عليهم يتركونه بكل بساطه

ج_السيطرة التي تمارسها قيادة الحزب على المنتسبين للقاعدة تتم من خلال اعطاء العضو حرية لترك الحزب مما يجعل الاعضاء الاكثر خطورة على القيادة تبتعد من تلقاء نفسها وكذلك من خلال غياب البنى القاسية فاحزاب الكوادر تستبعد نموذج السلطة ذات الطابع الحقوقي والتي تتجسد بقيادة وتفرض خطا سياسيا دقيقا

النوع الثاني : الاحزاب الجماهيرية

ومن تسميتها نرى انها تسعى الى استقطاب اوسع الجماهير الشعبية وتثقيفها وتشكيل نخب جديدة , ظهرت في مطلع القرن العشرين مع الاحزاب الشيوعية واليسارية الثورية وتعمل هذه الاحزاب على تربية الطبقة العمالية تربية سياسية لتستخلص منها نخبة قادرة على القيام بأعباء الحكومة وادارة البلاد , ويكون عدد اعضاءها اكبر بكثير من عدد اعضاء احزاب الكوادر لكنه يبقى ضئيلا بالنسبة لمجموع افراد الشعب , تتوجه هذه الاحزاب الى الرأي العام مباشرة من اجل استقطاب محازبين بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي والثقافي وذلك عبر المهرجانات والاستعراضات والمظاهرات وتتبنى مطالب الفئات الشعبية

*وهناك تصنيف اخر للأحزاب من حيث البنية التنظيمية :

1_ احزاب قوية التنظيم تمتاز بأن لها هيكلية داخلية ومتماسكة بقوة قائمة على تسلسل الوظائف والمسؤوليات

2_احزاب ضعيفة التنظيم تتسم بأنها لا تمتلك بنية داخلية متماسكة وربما يعود ذلك الى تباعد الاتجاهات السياسية داخل الحزب

الانظمة الحزبية

هناك اربعة نماذج من الانظمة الحزبية التي تشارك في العملية السياسية

أ_ نظام الحزب الواحد : حيث يوجد في دولة ما حزب سياسي وحيد مرخص له بممارسة العمل السياسي ويسيطر على النظام السياسي وتنبع قوة هذا الحزب من تفرده بالعمل السياسي اكثر من اتساع قاعدته الشعبية فهو يخرج الاشخاص الذين يتولون المسؤوليات السياسية والادارية في الدولة مثال على ذلك الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي واوروبا الشرقية سابقا , وهذه الدول الاخيرة تبرر اعتمادها على نظام الحزب الواحد بالاسباب التالية :

1_ الحزب الواحد ضروري من اجل الحفاظ على تحقيق الوحدة الوطنية

2_ان اعتماد الحزب الواحد يحد او يقلل من الصراعات المختلفة الثانوية منها والشخصية

3_ يساهم الحزب الواحد في اجراء تغييرات كبيرة وجذرية في المجتمع وذلك عبر عملية التوجيه الحزبي والتربية المدنية

ب_ نظام الحزبين : وهو النظام الذي ينحصر أو يدور النشاط السياسي فيه بين حزبين رئيسيين حيث يستقطبان الرأي العام , ويمكن ان تكون الى جانبهما احزاب لكنها تكاد تكون معدومة التأثير

في الحياة السياسية , مثال ذلك بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ويمكن ان نميز بين نظام الحزبين المرن ونظام الحزبين الصلب

1_ نظام الحزبين المرن : لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم خاصة اثناء عملية التصويت ولا سيما الكونغرس مما يؤدي الى تواجد او ظهور تحالفات مؤقته بين اتجاهات متعددة ومختلفة

2_ نظام الحزبين الصلب : وفيه يتسم الحزبان ببنية داخلية صلبة ونظام حزبي متشدد كما في بريطانيا بالنسبة لحزبي العمال والمحافظين

ج_ نظام تعدد الاحزاب : يتميز هذا النظام بوجود ثلاثة احزاب سياسية أو اكثر تتنافس على ممارسة الحكم والنشاط السياسي ومن محاسن هذا النظام ان التعددية الحزبية تقدم للمواطن عدة خيارات وتفسح المجال لاختيار الافضل , اما محاذير هذا النظام هي ان التعددية الحزبية تحول في اغلب الاحيان دون تشكيل كتل برلمانية قوية فتعمل على الشرذمة وعدم استقرار المؤسسات الدستورية

د_ نظام تعدد الاحزاب في ظل حزب مهيمن : وفي هذا النظام نجد ان هناك تعدد للأحزاب مع وجود حزب واحد يتمكن عادة من استقطاب جزء كبير من الرأي العام مقارنة مع الاحزاب الاخرى المنافسة له

دور الاحزاب السياسية في نشأة الديمقراطية

تلعب الاحزاب السياسية دورا هاما في دعم الديمقراطية وتنميتها وذلك عبر قيامها بثلاث وظائف :

1_ تنظيم الرأي العام : حيث ان المواطنون لهم اراء واتجاهات سياسية متنوعة ومتعددة ومشتتة ومن الصعب ان تتوحد وتتجمع في تيارات سياسية رئيسية ينحصر فيها الصراع السياسي وهنا يظهر دور الاحزاب في عملية تنظيم الصراع السياسي

2_ خلق نخبة جديدة : ان السمة الاساسية للانظمة الديمقراطية هي انبثاق الحكام من الشعب عبر الاقتراع العام وان عملية التناوب على السلطة تتم من خلال حرية التنافس بين القوى السياسية المختلفة ولكي تتحقق عملية تجديد القيادات السياسية لابد من تكوين نخبة جديدة

3_ تحقيق التوازن السياسي : حيث تعمل الاحزاب السياسية على تحقيق توازن سياسي بين قوى وتيارات سياسية متنوعة هذا التوازن يحول دون هيمنة قوة او تيار سياسي واحد على القوى الاخرى ويعتبر التوازن السياسي هو ضمانة للحرية والحرية هي احدى الركائز الاساسية للديمقراطية للاسباب التالية :

1_ ان التوازن بين الحكومة والمعارضة يجعل الحكومة تحترم مبادئ الديمقراطية لان عدم احترام المبادئ الديمقراطية يعرضها لحملة من المعارضة وينقلب الرأي العام عليها

2_ من ناحية اخرى , فأن التوازن السياسي ضروري لاستمرار الديمقراطية لان الديمقراطية تقوم على التعددية السياسية اي على تعدد الاتجاهات والمواقف المتباينة التي تتجسد في احزاب

سياسية تقود الى تركيز التوازن وتوطيد الديمقراطية وحتى في الدول التي تعتمد الحزب الواحد , يؤمن التوازن السياسي داخل الحزب ذاته بين عدة اتجاهات قدرا معينا من الديمقراطية

- لكن اهم الانتقادات الموجهة للأحزاب انها تصبح خطرا على الديمقراطية اذا اخذت منحا عسكريا أو طائفيا أو عرقيا أو عشائريا أو غيره من المناحي المشابهة لان اطلاق الدعوات العرقية او الدينية او المذهبية يتناقض تماما مع مبدأ المساواة ويقضي على الحريات
- كما ان دور الاحزاب تعرض لانتقادات حادة من قبل بعض المفكرين وعلى رأسهم (أوستروغورسكي) الذي يقول : ان الاحزاب تعمل على قولبة الرأي العام وفق اهدافها فالاتجاهات السياسية تنحصر وفق اتجاهات الاحزاب ويصبح هدف التنظيم توسيع قاعدة الحزب فقط , ومن ناحية اخرى تعمل الاحزاب على طمس او التقليل من اهمية القضايا والمشاكل التي لا تدخل في اطار الانقسام التقليدي في المجتمع خوفا من انقسامات سياسية في الرأي العام , والحوار السياسي والحل حسب رأي (اوستروغورسكي) هو حل الاحزاب الجامدة الدائمة التي همها الوحيد الاستيلاء على السلطة المركزية , او رفع مطالب الجماهير الى الحكام فلجعل المواطنين اكثر نشاطا على الصعيد السياسي يقترح تنظيمات تحصر أهدافها بقضايا محددة تضم اشخاصا يجمعهم وحدة الهدف بديلا عن عن الاحزاب التقليدية الكلاسيكية

ثانيا : النقابات

تشكل النقابات عنصرا اساسيا في تطوير النظام السياسي منذ القرن العشرين بما تملكه من قوى اجتماعية ومهنية فهي على عكس الاحزاب السياسية التي تسعى لتحقيق هدف سياسي عام تسعى لتحقيق المصالح المرتبطة بمهن محددة لأفراد محددين وتنقسم الاتجاهات النقابية الى عدة تيارات منها :

أ _ التيار الاصلاحي: يريد هذا التيار تحسين مطالبه داخل النظام السياسي دون تغيير ومن هذه المطالب تحسين مستوى الاجور وتخفيض ساعات العمل وتحسين ظروفه

ب_ التيار الثوري : ويهدف الى تحقيق تغيير ثوري في المجتمع عن طريق تغيير النظام السياسي بكامله عبر الثورة والاضراب العام دون التعامل مع الاحزاب السياسية او ارباب العمل

دور المعارضة في النظام الديمقراطي

يعد مفهوم المعارضة من المفاهيم الحديثة في علم السياسة باعتباره لم يظهر في كتابات المحللين السياسيين حتى الربع الثاني من القرن العشرين ولعل الكتاب الذي نشره روبرت دال بعنوان (مستقبل المعارضة في الديمقراطيات)يعد بحق واحدا من اهم الكتب التي عالجت مفهوم المعارضة

1_ **تعريف المعارضة** : المعارضة هي عمل قوى سياسية ضد من في السلطة اي ضد النهج الذي تسير عليه الحكومة في ممارسة السلطة وضد التوجهات السياسية التي تعتمدها هذه الحكومة ولكي

تنشأ المعارضة السياسية لابد من تسييس المجتمع وان يكون قد بلغ مستوى من التطور والنمو لان الانتقادات الفردية الموجهة للسلطة لا تعتبر معارضة والنضال السري لا يعتبر معارضة انما هو مقاومة للسلطة ولكي تسمى معارضة لا بد من نقد منظم يقوم به مجموعة اشخاص تجعهم رؤية واحدة حول الطريقة التي يجب ان يمارس بها الحكم

2_ **وظائف المعارضة :** تقوم المعارضة بوظائف مهمة لا عنى عنها للحفاظ على التوازن الداخلي لهذه النظم وتحول دون تحول الحكم عن المبادئ الديمقراطية ومن هذه الوظائف :

1_ تقوم بكشف الخلل في سياسة ونهج الحكومة وذلك عبر اثارة القضايا وتوجيه النقد للحكومة عبر الاعلام

2_ نقد التوجهات السياسية المتبعة من الحكومة في مختلف لمجالات الداخلية والخارجية

3_ تلعب المعارضة دورا ايجابيا بالنسبة للحكومة , حيث تستطيع هذه الحكومة ان تتعرف على مطالب الفئات الشعبية واتجاهات الرأي العام من خلال المعارضة

4_ على الصعيد البرلماني فأن للمعارضة وظيفة اساسية بالنسبة للمسؤولية الحكومية فالمعارضة تقوم بمحاسبة الحكومة في المجلس النيابي عن تقصيرها وذلك من خلال طرح سحب الثقة من الحكومة بهدف اسقاطها وهذا ما يتطلب من المعارضة القدرة على تكوين نواة بشرية اي (اكثرية جديدة) قادرة على تسلم السلطة وتشكيل حكومة

التناوب

ان القبول بتبديل الفريق الحاكم وفق لعبة الاقلية والاكثرية السياسية يقود الى لعبة التناوب على السلطة المعمول به في الان في الانظمة الديمقراطية الليبرالية والتناوب يعني لن تتعاقب على السلطة القوى السياسية المتنافسة فتصل المعارضة الى السلطة بعد ان تصبح اكثرية , والاكثرية السابقة تحل محلها في المعارضة , تتم عملية التناوب بشرط ان تطمح المعارضة للوصول الى السلطة بهدف تغيير سياسة تتناول مختلف نشاطات الدولة , وعملية التناوب لا تتوقف عمليا على المؤسسات الدستورية فقط انما على توزع القوى السياسية في الدولة وهذا مرتبط الى حد كبير بالبنية الاجتماعية _ الاقتصادية كون هذه القوى تنشأ وتنمو في ظل الديمقراطية الليبرالية

الجماعات الضاغطة والرأي العام

1_ مفهوم الجماعات الضاغطة :تتكون هذه الجماعات كجماعات مصالح مشتركة , وتدافع عن هذه المصالح بكل الوسائل المتوفرة في نطاق القانون وتتمثل نشاطات القوى الضاغطة في مطالب ترفع الى القائمين على السلطة , وعلى شكل اضرابات واحتجاجات وقد تطغى مصالح القوى الضاغطة على العدالة والنظام القائم وقد يفقد التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأثير هذه القوى مما يتطلب اجراء حاسم لمنع ذلك

السمات الواجب توفرها في جماعة ما لكي نطلق عليها جماعة ضغط :

1_ حد ادنى من التنظيم وهو امر لا بد منه

2_ يجب على الافراد الذين يمارسون ضغطا سياسيا ان يفعلوا ذلك من اجل هدف خاص بهم

3_ يجب على مجموعة الضغط ان تشكل مركزا مستقلا للقرار , اي ان لا تكون مجرد اداة تدار من قبل منظمة اخرى

4_ يجب على المجموعة ان تمارس ضغطا فعليا

وباختصار شديد جماعة الضغط هي (تنظيم مشكل للدفاع عن مصالح ولممارسة ضغط على السلطات العامة من اجل الحصول على قرارات متوافقة مع مصالحه) .

وتصنف الجماعات الضاغطة الى قسمين :

أ_ المنظمات المهنية : تسعى الى تحقيق مكاسب مادية للمنتسبين اليها وتضم ثلاث قطاعات اساسية : العمال _ ارباب العمل _ الزراعة وتخضع بنيتها الى عنصرين : عنصر التخصص وعنصر التجمع وهذين العنصرين يعطيا التجانس ويزيدان من قدرات العمل

ب_ التجمعات الايديولوجية : وسبب وجود هذه الجمعات هو الدفاع عن الاوضاع الروحية والاخلاقية وقد تكون متضاربة بالمواقف والرأي احيانا بسبب اختلاف نشاطاتها الا انها يجمع بينها الدفاع عن موقف اخلاقي او روحي وتستند في قوتها على القوة العددية والمالية

وظائف جماعات الضغط :

1_ وظيفة صياغة المطالب : وتعني الطريقة التي تقوم بواسطتها الجماعات الضاغطة بتحديد طلباتها من القائمين على السلطة , الذين يملكون سلطة اصدار القرارات وهذه الطلبات قد تكون واضحة جدا كزيادة الضرائب على الاغنياء او تخفيف الضرائب على المواد الاولية

2_ وظيفة ضمنية للتكامل : وهي وظيفة تقوم بها الجماعات بشكل مباشر , فهي تخدم النظام القائم عبر تقنين المطالب بعد تنقيتها من حماسها الثوري

3_ تقوم الجماعات الضاغطة كبدائل للأحزاب السياسية عندما تقصر الاحزاب السياسية في مهمتها التوفيقية بين مختلف المطالب

طرق عمل جماعات الضغط :

ويكون عملها بثلاث مستويات :

المستوى الاول : يشارك قادة الجماعات الضاغطة احيانا السلطة في العمل السياسي عبر اشراك ممثليهم في الحياة السياسية أو انهم يحاولون اقامة اتصال مباشر مع السلطة , كما ان الدولة ذاتها تسهل عمل هذه الجماعات وتتشاور معها ايضا عبر الندوات واستقبالات الوزراء للكتل النيابية وعبر مجالس اقتصادية اجتماعية او من خلال لجان مختلفة مشتركة

المستوى الثاني : يكون بالتأثير على الرأي العام حيث تحاول الجماعات الضاغطة ادخال الرأي العام في نشاطها معرفة منها بالثقل المعنوي الذي يمثله الرأي العام في كثير من البلدان , وتلعب ايضا دورا كبيرا في علاقتها مع القطاع الاعلامي عبر الدعايات في محطات التلفزة والراديو فالإعلام هو الوسيلة الاولى للضغط على المقررين السياسيين

اشكال الضغط :

1_ الاقناع : وهو ابسط الاساليب واسهلها , اي العمل لأقناع السلطة السياسية بأحقية مطالبها التي ترفقها بوثائق لازمة عبر الاتصالات المباشرة

2_ التهديد : وهذا الاسلوب تلجأ اليه جماعات الضغط في حال فشل اسلوب الاقناع بأحقية مطالبها , ويتمثل بتهديد البرلمانيين بعدم انتخابهم في الدورات القادمة وبالنسبة للوزراء تهددهم بسحب الثقة او اسقاط الحكومة وبالنسبة للموظفين تقوم الجماعات بالتركيز على اخطائهم واستغلال بعض جوانب حياتهم الشخصية ,للتشهير بهم اذا لزم الامر .

ج_ المال : لهذا السلاح دور كبير وتأثير فعال على الحياة السياسية في معظم الدول ويبرز دور المال على مستويين الاول فردي اي عن طريق رشوة بعض المسؤولين لضمان موافقتهم على المطالب والثاني جماعي اي تستخدم عنصر المال لدعم الاحزاب السياسية وتمويلها الدعائي في حملاتها الانتخابية

د_ عرقلة العمل الحكومي : وذلك يتم عبر رفض التعاون مع السلطات العامة والضغط على خزينة الدولة عن طريق تصعيد الازمات المالية وفرض دفع الضرائب وشل حركة الدولة بالإضرابات في المؤسسات الكبرى كالنقل والصحة والكهرباء والتعليم وغيرها

الرأي العام:

يعد الرأي العام من القوى الفاعلة في المجتمع لأنه يشغل بال واهتمام المختصين والسلطة على حد سواء ويعكس تصورات الجماعة ويظهر الاتجاهات الكبرى التي تتبعها حيال مسألة معينة وقد اشار الى اهميته كل من ارسطو ومكيافلي

مفهوم الرأي العام

هو مجموعة من الاحكام الرائجة لدى الناس التي تخص المشكلات الحالية اي بمعنى الحكم الجماعي حول واقعة او امر معين .

ويعرفه ليونارد دوب بأنه " موقف جماعة ازاء مشكلة معينة او حدث ما "

وهناك تعريف اخر ل (جيمس برايس) بأنه التعبير عن اراء الناس تجاه القضايا التي تؤثر في مصالحهم الهامة والخاصة

في حين يعرفه الدكتور مختار التهامي بأنه " الرأي السائد بين اغلبية الشعب الواعية بالنسبة لموضوع ما او يمس مصالح هذه الاغلبية مسا مباشرا او يشغل بالها ويحتدم فيه الجدال والنقاش في فترة معينة " فالري العام وفقا لهذا التعريف يجب ان تتوفر فيه الشروط التالية :

أ _ يجب ان يكون رأي الغالبية العظمى من ابناء المجتمع

ب_ يجب ان يكون محددا ونوعيا اي رأي الغالبية المثقفة والواعية التي تستطيع ان تحكم على القضايا من خلال المعرفة والفهم باعتبار ان الرأي العام الصادر عن اغلبية جاهلة لا يمكن اعتباره رأيا عاما

ج_ الرأي العام يفترض وجود مشكلة تهم الاكثرية من ابناء المجتمع وتفرض عليهم موقف بشأنها

د_ الرأي العام كموقف يتطلب توافر مناخ من الحرية والديمقراطية اذ ليس هناك من رأي عام في ظل اساليب القمع والاكراه الذي تمارسه الحكومات المستبدة

فلرأي العام هو مجموعة من الآراء الفردية المعبر عنها ازاء موضوع مرتبط بالمصلحة العامة لان الناس بشكل عام يعبرون عن آرائهم حول المسائل التي تهمهم وتهم مجتمعهم والتي تنعكس على الحياة الشخصية

ويتميز الرأي العام بخصائص منها :

1_ انه لا يظهر الا ازاء مسألة محددة اي ان الانسان لا يعبر عن رأيه الا في قضايا معينة

2_ انه موقف شفهي يبرز العقلية التي تجنح بالفرد للسلوك على نحو معين ازاء مشكلة تتعلق بالمصلحة الجماعية

3_ ان الرأي العام هو ظاهرة اجتماعية لها تأثيرها المباشر على سلوك الافراد والجماعات وعلى السلطة الحاكمة وله دور رقابي كبير في الدول الديمقراطية